قواعد التوجيه الصّرفيّة في شروح كتاب سيبويه

م.د: شفاء علي مانع
جامعة الكرخ للعلوم

البريد الإلكتروني Email : shefaa.ali@Kus.edu

الكلمات المفتاحية: التوجيه، الضوابط المنهجية، الاستدلال، التفضيل، الاستنباط.

كيفية اقتباس البحث
مانع ، شفاء علي ، قواعد التوجيه الصّرفيّة في شروح كتاب سيبويه ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Grammatical guidance rules in the explanations of the book of Sibawayh

Assistant professor: Shefaa Ali Manea
Al-Karkh University of Science

Keywords : Guidance, methiodological controls, inference, preference, deduction.

How To Cite This Article
Manea, Shefaa Ali , Grammatical guidance rules in the explanations of the book of Sibawayh,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

abstract :

The rules of guidance mean: the methodological controls that grammarians have established to adhere to in the linguistic material, whether it is heard, istishab, or qiyas, which are used to derive the ruling. Therefore, the rules of morphological guidance mean the methodological controls that morphologists have established to adhere to when looking at the structure of the word in order to derive the ruling. Since they established the science of Arabic morphology, morphologists have been keen to establish the controls and foundations that regulate their morphological directions and justifications in a way that makes their rulings and opinions consistent and harmonious as much as possible with the system of Arabic. Hence, these rules prevailed and became standards for their ideas and criteria for their rulings .And their opinions that they come up with in relation to the issues, and the examiner of Arabic books finds that there are rules of guidance, and grammatical or morphological rules, or what are called laws, and accordingly it is necessary to define between the two terms, and if we

want to define them, we must differentiate between the rule and the rule; the rule is more general than the rule; because it includes branches from different chapters, while the rules are concerned with gathering the branches of one chapter, so the rules of morphological guidance are concerned with studying the common rules that cover various chapters of morphology, while the morphological rules are intended to study the rules that are specific to each chapter of morphology separately.

الملخص:

يُقصد بقواعد التوجيه: الضوابط المنهجية التي وضعها النُّحاة ليلتزموا بها في المادة اللّغوية سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا والتي تستعمل لاستنباط الحُكم لذا فإنّ قواعد التّوجيه الصّرفيّ يُقصد بها الضّوابط المنهجية التي وضعها الصّرفيون ليلتزموا بها عند النّظر في بِنية الكلمة بغية استنباط الحُكم، فقد كان الصّرفيون حريصين منذ وضعهم علم الصّرف العربيّ على وضع الضّوابط والأُسس التي تنظم توجيهاتِهم وتعليلاتِهم الصّرفية بما يجعل أحكامهم وآراءهم متسقةً ومنسجمةً قدر الإمكان مع نظام العربيّة ومن ثَم سادت هذه القواعد وأصبحت معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم، وآرائهم التي يأتون بها في ما يتصل بالمسائل، والمتفحصُ في كُتُبِ العربيّة يجد أنّ هناك قواعدَ توجيه، وقواعد نحويّة أو صرفيّة، أو ما تُسمّى بالقوانين، وعليه يلزم التحديد بين المصطلحين، وإذا أردنا أن نحددَهما فعلينا أن نفرّقَ بين القاعدةِ والضّابطِ؛ فالقاعدة أعم من الضابط؛ لأنّها تشتمل على فُرُوعٍ من أبوابٍ مُختلفةٍ، في حين أنّ الضوابط تختص بجمعِ فُرُوع باب واحد، فقواعد التوجيه الصرفيّ تُعنى بدراسة الضّوابط المشتركة التي تُغطي أبوابًا شتّى من علمِ الصّرف، في حين أنّ القواعد الصرفيّة يقصد بها دراسة الضّوابط التي تختص بكلِّ باب صرفيّ على حدة.

مقدمة

تُعدُّ قواعد التوجيه قواعدَ كُليّة يُقضى بها على جزئيات مُختلفة، وهي تعم أبوابًا صرفيّةً متعددةً ولا تختص بباب واحدٍ؛ ومن ثَمّ فإنّها تُشكّل مواد الدّستور الذّي التزمه الصّرفيون عند سنِّ قوانين كلِّ باب صرفيّ على حدة، وقد سُميّت القواعد الكُليّة بقواعد التوجيه؛ لارتباطها بالتعليل، وبتوجيه الأحكام عند التأويل، واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول حتى ليصلحَ أن تلحقَ به الألف واللّام فيسمّى (الوجه) أي الذي لا وجه أفضل منه، وقد يُسمّى أيضًا الرّاجح أو المختار، وعلى وَفق هذه المقدِّمة الموجزة فقواعد التّوجيه الصّرفي عند الشّراح يقصد بها القواعد الإجرائية المنهجية المستنبطة من شرحِهم لكلام سيبويه عند النّظر في بِنية الكلمة من أجل توجيه الأحكام والقوانين.

المبحث الاول: قواعد توجيه البِنية

يُعنى بـ(قواعد توجيه البنية) الضّوابط الإجرائية التي ذكرها الشُّرّاح مستعينين بها على صياغة مباني الكَلام في العربيّة وتقسم على ثلاثة أفرع:

١. قواعد توجيه استثقال البِنية.

٢. قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية.

٣. قواعد اختصاص البِنية.

أولًا:- قواعد توجيه استثقال البِنية

يعد طلب الخِفّة في المبنى من المسوّغات الرئيسة في صياغة أبنية العربيّة؛ إذ يُعدُّ ثابتًا مهمًا من ثوابت نظام اللغة التي لا غنى عنها؛ لأنّه لا يقوم بغيرها وتعد هذه الثوابت الثلاثة المتكونة من متطلبات أمنِ اللّبس في المعنى، وطلب الخِفّة في المبنى، والطرد أو الاطراد[١]، وهذا ينسجم ونظرية السهولة أو الاقتصاد في الجهد العضليّ التي أيّدها علم اللغة الحديث والتي تقول بأنّ ((الإنسان في نطقِه لأصواتِ لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضليّ، وتلمس أسهل السُّبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني، وإيصالها إلى المتحدثين معه، فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاقِّ الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر))[٢]، وعلى وفق هذا فقد لجأ الصّرفيون إلى وضع قواعد عامة تقوم بتوجيه استثقال البنية لاستكشاف السّبل المختلفة والطرائق الشتى التي سلكتها العربيّة في سبيل نطق أبنيتها من حيث الابتداء بالألفاظ فيها، ومن حيث حكم الخروج من حركة إلى حركة أخرى، ومن حيث حكم تتابع عدد معيّن من الحركات في أبنيتها، ومن حيث علاقة الحركة ببعض أحرُف الكلمة، وأخيرًا من حيث حكم تتابع الأحرُف المتماثلة في الكلمة[٣]، لذلك وضع علماء العربيّة مجموعة قواعد عامة توضّح توجيه استثقال البِنية ومنها:

القاعدة الأولى: الحرف الذي يُبدأ به لا يكون إلَّا متحركًا فلا يمكن الابتداء بالساكن وتستمد هذه القاعدة تفسيرها على ضوء التركيب المقطعي للغة العربيّة؛ إذ يذكر الباحثون أنّ أنواع المقاطعِ العربيةِ خمسةٌ هي[٤]:(المقطع الأوّل: مقطع قصير: ص ح، المقطع الثاني: طويل مفتوح: ص ح ح، المقطع الثالث: مقطع طويل مغلق: ص ح ص، المقطع الرابع: مقطع مديد مغلق: ص ح ح ص، المقطع الخامس: مقطع مديد مزدوج مغلق: ص ح ص ص) لذا فإنَّ التركيبَ المقطعيّ في اللّغة العربيّة يتطلب أن يكون أوّلُ كُلِّ مقطع من مقاطعِها مبدوءًا بصامت مسبوقٍ بحركةٍ، ومن ثَمَّ فلا يوجد في أوائل مقاطعها مقطع مبدوء بصامت غيرِ مسبوقٍ بحركةٍ ، ومن الأمثلة التي توضّح أثر هذه القاعدة في نصوصِ شروح كتاب سيبويه توظيف السيرافيّ هذه القاعدة في

إيضاحه سبب إلحاق الهاء في آخر أمر الفعل المفروق(وعى، وشى في حالة الوقف إذ قال: ((اعلم أنّه لا يتكلم بحرف واحد مفردًا؛ لأنّه لا بُدّ أن يُبتدأ بمتحرّك ويوقف على ساكنٍ، فأقل شيء يتكلم به مفردًا حرفان، الأوّل متحرك، والثاني ساكن، وهذا الفعل الذّي في الباب على ثلاثة أحرفٍ، أوله وهو فاء الفعل، وآخره وهو لام الفعل مُعتلَان، فإذا أمرت منه سقط أوله وآخره، وبقي عين الفعل، وهو حرفٌ واحدٌ، فإذا تكلّم به مفردًا عُمِدَ بالهاء؛ لأن الهاء تدخل للوقف، وإذا كان بعده كلام موصول به استغنِي عن الهاء، وأصل قولنا: عِهْ وشِهْ من وَعَى يَعِي، وَوشَى يَشِي))[٥].

و أوضح السيرافيّ سبب مجيء همزة الوصل التي تلحق في أوائل بعض الأفعال بقوله ((اعلم أنّ ألف الوصل؛ إنمّا تكون في الأفعال؛ لأنّه يعترض فيها ما يوجب سكون أولها؛ فيحتاج إلى ألف الوصل للتّوصل إلى النّطق بالساكن))[٦].

فهمزة الوصل يُؤتى بها للتّوصل إلى النّطق بالساكن؛ وبالتالي هي وسيلة يلجأ إليها المتكلّم العربي لنطقِ الساكن، وقد أطلق عليها الخليل سُلّمَ اللّسان، فقال: ((الألف التي في اسْحَنْكَكَ واقشَعَرَّ واسْحَنْفَرَ واسْبَكَرَّ ليستْ من أصل البناء؛ وإنّما دخلت هذه الألِفات في الأفعال وأمثالها من الكلام؛ لتكونَ الألِفُ عمادًا وسُلّمًا لِلّسان إلى حَرْف البناء؛ لأنَّ حرفَ اللّسان لا ينطلق بالساكِن من الحروف فيحتاجُ إلى ألفِ الوَصْل))[٧].

وبيَّنَ الرّمانيّ توظيف هذه القاعدة و بيان الأسباب التي جعلت أبنية الأسماء الثلاثية المجرّدة والمزيدة كثيرة الشيوع؛ إذ قال: ((الذّي يكثر فيه الأبنية الأسماء الثلاثيّة بزيادة وغير زيادة؛ لأنّ الثلاثية أكثر وأعدل، أما كثرتُها في الاستعمال فلسهولتها في الطّباع؛ وذلك لخِفتها على اللّسان، فهي أخفُّ الأبنية لكثرتها بسهولتها على الطّباع وهي أعدل الأبنية؛ لأنّها لم يبلغ المجهود في القِلّة التي لا يصح تأليفٌ إلّا بِه، وهو الحرفان، ولم يخرج إلى الإسراف بالعِدّة الخارجة عن الأعدل، فالثلاثة أعدل الأبنية لهذه العِلّة، وما يلحقها من الزيادات فهو لهذه المنزلةِ من القوّة، وإما تمكّنها في الأبنية؛ فلأنّ كلَّ حرفٍ من الثلاثة لولاه لخرجَ عن التّمكن في البناء فيلحق الأوّل بالحركةِ التي ليقع الابتداء به؛ إذ لا يجوز الابتداء إلّا بمتحرّك، ويلحق الأخير لتعاقب عليه حركات الإعراب، ويلحق الأوسط ليكثُر الأبنية التي تحتاج إلى الدّلالة على المعاني المختلفة به عمّا لو لم يلحق لخرج الاسم عن التّمكّن في الأبنيةِ))[٨].

القاعدة الثانية: كراهية الخروج من ضم إلى كسر، أو من كسر إلى ضمٍ، وقد أشار سيبويه إلى هذه القاعدة بنفي وجود بناء (فُعِل) في أبنية الكلام؛ إذ قال:((ليس في الأسماء والصّفات فُعِل، ولا يكون إلّا في الفعل، وليس في الكلامِ فُعِل))[٩]، وأرجع الفرّاء إلى أن سبب استثقال تتابع

الضّم والكسر يعود إلى مشقة مخرجيها على اللِّسان والشفتين؛ إذ أوضح قائلًا: ((فإنّما يستثقل الضّم والكسر؛ لأنّ لمخرجيهما مؤونةً على اللِّسان والشفتين تنضمّ الرَّفعة بِهما فيثقل الضمَّة ويُمالُ أحد الشِّدْقين إلى الكسرة فترى ذَلِكَ ثقيلًا، والفتحة تَخرج من خَرْقِ الفم بلا كُلْفةٍ))[١٠]، على حين فسّر نقره كار سبب هذا الاستثقال بأنّ الحركتين (الضّمة والكسر) ثقيلتان متباينتان في المخرج، ذاهبًا إلى أنّ الضّم هو أثقل الحركات، يحتاج فيه إلى تحريك عضلتين، وأنّ الكسر دونه في الثقل؛ إذ يحتاج فيه إلى تحريك عضلةٍ واحدةٍ، وأنّ الفتحة أخفّ الحركاتِ؛ إذ لا يحتاج فيه تحريك عضلةٍ[١١]، وأوضح السيوطيّ أن سببَ هذا الاستثقال مرتبطٌ بمدى تحرّكِ الشَّفتين؛ إذ الضّمة أثقلُ الحركاتِ لتحرّكِ الشَّفتين لها، وتليها الكسرة لتحرّكِ الشَّفةِ السّفلى لها [١٢]، كذلك علماء اللّغة المحدثون كانت لهم تفسيراتٌ تبيّن سبب استثقال تتابع الضّمة والكسر أو بالعكس، ومن تلك التفسيرات ما ذهب إليه د. عبد الصّبور شاهين من أنّ الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدّمًا، والضّمة أضيق الحركات، وأكثرها تراجعًا، والنّاطق يصعب عليه أن ينقل لِسانه من وضع معيّن إلى نقيضه تمامًا، وهذا ما أوضحه قائلًا((والواقع أن اللّغة تستثقل دائمًا أن يتوالى في النّطق ضمّة وكسرة، أو كسرة وضمّة؛ والسبب في ذلك واضح من النّاحية العضويّة؛ لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدّمًا، والضّمة أضيق الحركات، وأكثرها تراجعًا، والنّاطق يصعب عليه أن ينقل لِسانه من وضع معيّن إلى نقيضه تمامًا مع التزام السرعة العادية في الأداء، ولذلك تجنب العربيّ أن يعاني هذه الصّعوبة في الأبنية الثابتة))[١٣]، وقد يتجلّى أثر هذه القاعدة بشكل واضح في نصوص شروح الكتابِ، ومن أمثلتها ما يأتي:

–قال أبو سعيد السيرافيّ في بيان بناء (حِنْذُوَة): ((وهو بناء مُنْكَرٌ؛ لأنّه ليس في أبنية كلام العرب شيءٌ فيه كسرة وبعدها ضمّة وبينهما حرفٌ ساكِنٌ))[١٤].

– تتضح أثر هذه القاعدة في أبنية الأفعال ومثالها:.

. (ضمّ همزة الوصل التي تلحق الأمر من الأفعال إذا كان الثالث مضمومًا)، إذ سوّغ السيرافيّ سبب ضمِّ همزة الوصل مع أنّ أصلَ حركتِها أن تكونَ مكسورةً، فقال((واعلم أنّ ألفَ الوصلِ مكسورةٌ أبدًا في الاسم والفعل لأنّها جُعلت وُصلة إلى الساكن فحُركت بالحركةِ التي تجب في التقاء الساكنين وهي الكسرةُ، فإن كان الحرف الثالث من ألف الوصل مضمومًا ضمُّوا الألفَ، كقولِك: اُقْتُل، اُخْرُج، اُستُضعِف، اُحتُقِرَ، وما أشبه ذلك وذلك لأنّهم كرهُوا أن يخرجُوا من كسرة إلى ضمّةٍ، وليس بينهما إلّا حرفٌ ساكنٌ، وليس في الكلامِ مثل هذا، ولا فِعُل فأتبعُوا الضّمة الضّمة كما يقلبُون في باب الإدغام الحرف ما يقاربُه ليدغم أحدهما في الآخر؛ فيكون اللّفظ من وجه واحدٍ؛ ويُرفعُ اللِّسان من موضعٍ واحدٍ))[١٥]، أيضًا ما قاله صالح بن محمّد في: ((قولهم:

أُقْتُلْ، ضمُّوا الهمزة لضمّة العين، ولم يعتدوا بالفاء حاجزًا لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنّها قبل العين المضمومة، وضمّت كراهية الخروج من الكسرِ إلى الضّمِّ))[١٦].

– ضمّ همزة الوصل في الفعل المبني للمجهول الذّي ثالثُه مضمومٌ، نحو: اُقتُتِل، واُستُضعِف؛ إذ علّلَ السيرافيّ ضمَّ همزة الوصل في هذه الأفعَالِ التي أصلُ حركتِها الكسر، بقولِه: ((وكرهوا أن يخرجُوا من كسرة إلى ضمّة ليس بينهما إلّا حرف ساكن ليس بحاجز حصين، وليس في كلامِهم شيءٌ، مبناه على كسرة بعدها ضمّة، نحو: فِعُل، فأتبعوا الكسرَ الضّمَّ ليدلّ على ما لم يُسمَّ فاعله؛ إذ كان الضّم دليلًا على ما لم يسمّ فاعله))[١٧].

– قلب الواو إلى الياء في الفعل المضارع الذّي أصله واوٌ، و زاد على ثلاثة أحرُفٍ؛ إذ قال الرّمانيّ:((وتقول: أغْزَيْتُ، واغْتَزَيتُ، واستَغْزَيتُ، فتقْلَبُ الواو ياءً ليجري على طريقةِ المضارع في: يُغْزِي، ويَغْتَزِي، ويَستَغْزِي؛ وذلك أنّه لمّا تُنُكّبَ فِعُل حتّى رُفِضَ من الكلامِ للخروجِ من كَسْرٍ إلى ضَمٍّ، وكان الخروج من كسرٍ إلى واو يثقل كثقل الخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍّ، فَرُفِضَ لذلك، وجرى الماضي عليه))[١٨]، هذا النّص يتضمن عِلّة قلب الواو إلى ياء في الفعل المضارع الذّي أصله واوٌ، و زاد على ثلاثة أحرُفٍ، في نحو: يُغْزِي، ويَغْتَزِي، ويَستَغْزِي، التي تتبين في أمرين: الأمر الأوّل: مشاكلة الفعل المضارع لما جرى في طريقة الفعل الماضي، نحو: أغْزَيْتُ، واغْتَزَيتُ، واستَغْزَيتُ، والأمر الآخر:ثقل الخروج من كسرٍ إلى واو بمنزلة ثقل الخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍّ، الذّي يعدُّ مكروهًا في العربيّة؛ لذا جرى على وفق طريقة الفعل الماضي عليه.

بينما الشارح صالح بن محمّد أوضح أنّ المماثلة هي وراء عِلّة قلب الواو إلى الياء، أي إن أمثلة الأفعال تجري مجرىً واحدًا؛ إذ قال: ((وهم يقولون: يُغزِي، فيقلبون الواو ياءً، لكسرة ما قبلها، فأرادُوا المماثلة، وأن تجري أمثلة الفعل مجرىً واحدًا، فأعلُّوا الماضي لإعلال المضارع))[١٩].

– كذلك بيّن أبو علي الفارسي أثر هذه القاعدة عندما شرح قول سيبويه: ((وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فإنّهم لا يجاوزون به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء مع الكسرة والضّمة لو ثقُلُوا، والياء مع الضّمة لو خفّفوا))[٢٠]؛ إذ قال: ((يقول: لو جمع ما كان من الياءات والواوات التي هي لاماتُه الجمع الكثير للزم أن يقال على قول من قال (رُسُلٌ) (رُشُوٌ)، فيقع آخر الاسم واوٌ قبلها ضمّة، ثم يلزم أن تُبْدل الضمة كسرة، والواو ياءً، فيصير (رُشِيٌ) فتجتمع ياء قبلها كسرة قبلها ضمة، فهذا الذي كان يلزم في التثقيل على قول من قال (رُسُلٌ)، ولو خفف على (فُعْلٍ) لصارت فيه ياء قبلها ضمة وبينها حرف ساكن، فيصير كأنه (سُعْيٌ ورُشْيٌ)، والساكن يقول فيه إنه ليس بحاجز قوي))[٢١].

يتبين من هذا النّص أن أبا عليٍّ الفارسيّ عدل الجمع الذّي لاماته واوٌ أو ياءٌ من بناء ثقيل(فُعِلٍ) إلى بناء خفيف (فُعْلٍ)؛ وذلك الثُّقل سببه اجتماع ياءٍ قبلها كسرة قبلها ضمّة فالعرب يكرهون في البناء خروج الضم إلى الكسر أو بالعكسِ، فيلجئون إلى التخفيف، لأنّ وزن الجمع (فُعُل) للاسم المعتل الذّي لامه واوٌ أو ياءٌ، نحو: (رُشُوٌ)، فيلجؤون إلى تخفيفها بسبب أن آخرَ الاسم واوٌ قبلها ضمة، فيبدلون الضّمة الثانية إلى كسرة؛ لأجل قلب الواو إلى الياء فيكون المثال: (رُشِي)، كذلك حصل ثقلًا؛ بسبب خروج من الضّم إلى الكسرة إلى الياء، فيلجؤون إلى تخفيفها بسكون الكسر.

–أوضح صالح بن مُحمّد الهسكوريّ أثر هذه القاعدة في (باب ما تقلب فيه الواو ياءً) قائلًا: ((أبدلت الواو الساكنة في هذا البابِ ياءً؛ لضعفِها بالسكون، وأنّها تستثقل مع الكسرةِ، والكسرة من الياءِ، فكأنّه قد اجتمع لها واو وياء لا حاجز بينهما، وأنّ الواو أيضًا من جنسِ الضّمة، فكأنّ معنا ضمّة بعد كسرة، وهو أيضًا مستثقل، ألا ترى أنّه ليس في الكلام (فِعُل)))[٢٢].

– وما يتصل بهذه القاعِدة استثقال وقوع الكسرة مع الواو، والضّمة مع الياء، وقد أقرّ أبو سعيد السيرافيّ استثقال وقوع الكسرة مع الواو؛ نتيجة تقاربهما، فقال((وإذا كانت جِرْوَة لم تقل جِرِوَات؛ لأنّ الكسرة مع الواو كأنّهما من موضعين متقاربين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقاربين، و إن كانا من مخرجين متباعدين؛ لما يجمعهما من شركة المدِّ واللِّين وغير ذلك، ومثله بالتاء والدال من (وتد)؛ لأنّهما متقاربان))[٢٣]،كذلك أوضح أبو علي الفارسيّ هذا الاستثقال، وعبّر عنه بمخالفة الحركة الحرف؛ إذ قال: ((إذا خالفت الحركة الحرف، فوقعت الكسرة مع الواو، والضمة مع الياء، لزم أن تبدِلَ الحرفَ بحسب الحركة، إن كان واوًا قبلها كسرة قلبتْ ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تُقلب واوًا، وإن لم تقلب كان مستثقلاً، كما أن المتقاربين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل))[٢٤].

القاعدة الثالثة: ليس في أصول الكلام العربيّ جمع بين أربع حركات في كلمة واحدة، ويرتبط تفسير هذه القاعدة عند علماء اللغة المحدثين بطبيعة النّظام المقطعيّ للغة العربيّة؛ الذّي يكره توالي أربعة مقاطع من المقطع القصير(ص ح) في الكلمة الواحدة، أو في ما هو كالكلمة الواحدة، وهذا يقابل عند علماء العربيّة القدماء ما قرروه في شأن عدم اجتماع أربع حركات متوالية؛ إذ أوضح د. إبراهيم أنيس قائلًا:((وقد أشار النّحاة من القدماء إلى ميل اللّغة العربيّة إلى المقاطع الساكنة حين قررُوا استحالة اجتماع أربع متحركاتٍ في الكلمة الواحدة، وكراهيته في ما هو كالكلمة الواحدة ، ومعنى قولهم هذا يعبر عن المحدثون أنّ اللّسان العربيّ ينفر من توالي

أربعة مقاطع متحركة في ما هو كالكلمة))[٢٥]، وفي ما يأتي أثر هذه القاعدة في إجراءات شُرّاح كتاب سيبويه:

– بيّن صالح بن محمّد الهسكوريّ أنّ المقصودَ بباب (أُتِمّ فيه الاسم على مثال، فمثّل به لسكون ما قبله وما بعده) هو أنّه يعني: ((لِقلّة اجتماع الأمثال في الكلمة؛ لأجل سكون ما قبل حرف العلّة، أو ما بعده؛ وذلك لأنّ الحرف العِلّة المتحرك إنمّا يعلّ في الاسم الجاري مع تحرّك ما قبله وما بعده لاستثقال اجتماع الأمثال؛ وذلك أنّه إذا تحرّك ما قبله وما بعده كانت قلبه حركة، وهو متحرّك ، وبمنزلة الحركة التي من جنسِه، وبعده حركة، فصارت الكلمة بذلك كأنّها قد توالى فيها أربع متحرّكات، فكرهوا ذلك، بأن ردُّوا حرف العِلّة إلى حرف لا يمكن تحرّكه أصلًا؛ حتّى يقلّ اجتماع الحركات، وإذا كان الأمر هكذا فسيكون الإعلال هاهنا مطّردًا؛ لأنّ الأمثال قد قلّت بالسّكون))[٢٦].

القاعدة الرابعة: يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة، ومن إجرائيات هذه القاعدة في شروح كتاب سيبويه تتضح في ما يأتي:

– أوضح صالح بن محمّد في باب (ما يُبنى على أفْعِلاء وأصله فُعَلاء) قائلًا:((إنّ فَعِيلًا من المعتل اللام المضاعف يجمع على (أفْعِلَاء) بدلًا من (فُعَلَاء) وفرارًا منها؛ لأنّه لو كُسِّرعلى (فُعَلَاء) لحرّكت الياء والواو وقبلهما فتحة وذلك ثقيلٌ، ولا سبيل إلى الإعلال لأنّ الياء والواو إذا كانتا على هذه الصّورة وبعدها ساكنٌ لم تُعِلّ، نحو: مَرْمَيَان، ومَلْهَيَان، ونَزَوَان))[٢٧].

القاعدة الخامسة: اجتماع الأمثال مكروهٌ، فقد اتّخذها شرّاح الكتاب معيارًا في معالجاتِهم الصّرفيّة، وأوجدُوا لها حلولًا للتخلص من هذا الاجتماع، ومن أمثلة توظيفها في الشروح:

– قال أبو عليّ الفارسي في بيان جمع (شاوٍ) جمع تكسير على زنة (فَوَاعِل):((كان حُكم اسم الفاعل من (شَوَى) إذا كان كسِّر أن يقال: (شَواوِي)، الواو الأولى بدل من ألفِ فاعِل، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله واو أخرى، فلزم همزه لقربه من الطرف، كما لزم همز (أوائِل)، فإذا لزم همزه فقلت: شَواءٍ صار كمَطاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَدارَا)، فصار (شَواءَا)، ثم أبدلت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطايا ومَطايا، فصار شَوايا))[٢٨]، فالتداخل الفونيمي أدَّى إلى الثقل بسبب توالي متجانسات، فالمظهر الأوّل للتداخل الفونيميّ يتألف من (واو)، عُولج هذا التوالي الذّي فيه ثقلٌ عن طريق قلب الواو الثانية إلى همزة، وأوضح أبو عليّ الفارسي عِلّة قلب الواو الثانية بأمرين: الأمر الأوّل: قياس الحمل على ما يجري للواو الثانية في (أواول) التي هي

قريبة من الطرف مما يجعلها أكثر عرضةً للهمز، أي إن عِلّة قلب الواو الثانية في كلمة (شَوَاوٍ) إلى همزة بسبب قربها من الطّرف، والأمر الآخر: أنّ ما بين الواوين حاجزًا ليس بحصين هو (الألف)، وهو ما صرّح به قائلًا: (لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله واو أخرى) ؛ لكنّه لم يشر إلى أن ما بين الواوين حاجز غير حصين وهو(الألف)،

فالهمزة هي البديل الصّوتي للتخلص من ثقل الواو إذا التقت بالواو؛ إذ الألف الذي بينهما لا يشكّل حاجزًا حصينًا، الذّي يدقّق النّظر في نصّ أبي عليّ الفارسيّ يجد عنايته واضحةً بالقياس على الحمل؛ وذلك للاستدلال على صحة كلِّ مرحلة من المراحلِ التي مرّت بها كلمة (شَاوٍ) في الجمع على فواعِل، ويمكن بيان ذلك في ما يأتي:

المرحلة الأولى: القياس على (أوائل) في قلب الواو الثانية إلى همزة لقربها من الطرف وقبلها واوٌ يجمع بينهما حاجزٌ غيرُ حصينٍ.

المرحلة الثانية: لزوم الهمزة في (شَواءٍ) صار كمَطاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع.

المرحلة الثالثة: القياس على (مَدارَا) في قلب الياء إلى الألف.

المرحلة الرابعة: القياس عل (خطايا) و (مطايا) في قلبِ الهمزة إلى ياءٍ؛ لكون اجتمعت ثلاث متجانسات.

أما المظهر الآخر للتداخل الفونيميّ الآخرفيتمثّل في (ا ء ا) ، وهذا التمثّل يعدّ ثُقلًا وذلك لاجتماع ثلاث متجانسات، وعُولِج عن طريق قلب الهمزة إلى ياء، وأرجع أبو عليّ الفارسي عِلّة هذا القلب إلى ما توفّر في الحمل على خطايا، ومطايا، وعلّل سيبويه هذا ثقل هذا المظهر إذ قال:((فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفًا استثقلوا همزةً بين ألفين لقرب الألفينِ من الهمز ...لأنّ الألف أقربُ الحروفِ إلى الهمزة ولا يبدلون لأن الاسم قد يجري في الكلام ولا تَلْزَق الألف الآخرة بهمزتها، فصارت كالهمزة التي تكون في الكلمة على حدة فلمّا كان ذا من كلامِهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً ولم يجعلوها بين بين لأنّها والألفين في كلمةٍ واحدةٍ))[٢٩].

– أوضح الرّمانيّ حكمَ النَّسبِ إلى ما قبل آخره ياءٌ مشدّدةٌ إذ قال:((الذّي يجوز في النَّسب إلى ما قبل آخره ياءٌ مشدّدةٌ: حذف الياء المتحركة لئلا تجتمع الياءات وبينها كسرةٌ، مع أنّ هذه الياءَ تُخفّف في غير النَّسب، فإذا صار إلى النّسب كان التخفيف أوجب، فلا يجوز أن تثبتَ لهذه العِلّة، فتقول في النَّسب إلى أسَيّد، وحُمَيّر، ولُبيّد: أسَيْدِيّ، وحُمَيْرِيّ، ولُبَيْدِيّ))[٣٠] يتبين من هذا النّص كراهية اجتماع الأمثال التي تمثّل في اجتماع الياءات وتوالي الكسَرات قد عُولِجت عن طريق التخفيف بوساطة حذف الياء المتحركة، وسوّغ السيرافيّ سبب حذف الياء المتحركة، فقال:((وإنما كان حذفُ الياء المتحرِّكة أولى من حذفِ الياء السّاكنة؛ لأنّ الذّي أوجب الحذف

توالي الكسَرات واجتماع الياءات، فإذا حذفنا المتحرِّكة فقد نَقصت كسرةٌ وياءٌ... ولو حذفُوا الساكن لَبقِيت كسرةُ الياء، وكان ذلك يَثْقُل لتوالي الكسرات، مع قِلّة مثل ذلك في كلامِهم من قبل النِّسبة بَل لا يكاد يوجد ذلك))[٣١]، بينما علّلَ الرّمانيّ سبب في عدم حذف الياء الساكنة فقال: ((ولا يجوز أن تحذفَ الياءُ الساكنة؛ لأنّه يَصير إلى مثل ما كنت فيه من الثّقل أو أثقل؛ لأنّه يصير ياءً متحركة قبلها حركة، وذلك يثقل في سائر الكلام حتّى تُقلب الياء على حركة ما قبلها))[٣٢].

ولو رجعنا إلى الكتاب لوجدنا أن سيبويه يَحْمِل ثقل حذف الياء الساكنة على محملين الأول: توالى أربع حركات في الكلمة، والأخرى: تقارب الياءات والكسرتين[٣٣]، وعلى وفق هذا فإنَّ تعليل الرّماني يلتقي مع تعليل سيبويه في النّقطة الثانية لكون وجود ياءٍ تستحقُّ الإعلال ولم تُعلّ، قد ترتب عليه تقارب الياءات والكسرتين الذّي هو تعليل سيبويه، أي فلو أُعلّت الياءُ لما وُجِدت ياءات متقاربةٌ وكسرتان، بينما يلحظ تعليل السيرافيّ في أنّه يلتقي مع تعليل سيبويه بالنّقطة الأولى، وهو ثقل توالي الحركات.

– بيّن صالح بن محمّد في (باب التضعيف في بنات الواو) كيفية التخلّص من اجتماع الأمثال عندما شرح قول سيبويه:((اعلم أنّهما لا تثبتان كما تثبت الياءَانِ في الفعلِ))[٣٤] إذ قال: يريد: الفعل فيهما لا يبنى على (فَعَلْتُ) ولا (فَعُلْتُ)؛ استقالًا لإثبات الواوين في الفعل، كما استثقلُوا أن تجيء الهمزةُ مضاعفةً، فعدلوا عن هذين المثالين اللذّين لا يوجد سبيل إلى إعلال الثانية فيهما إذا رددت الفعل إلى نفسك، فقلت: قَوَوْتُ، أو قَوُوْتُ، فيزول استثقال الجمع بينهما إلى (فَعِلْتُ) لأنّ اللام تنقلب وإن كانت ساكنة لانكسار ما قبلها ياءً، كما انقلبت في غازِية ومَحْنِيَة؛ فيزول الاستثقال؛ وإذا كانت العربُ قد تستثقل الواو الواحدة، فتبني الماضي على (فَعِلت)؛ لتقلب ياء، نحو: شَقِيت، ورَضِيت، وقد كان (فَعَلت) فيه جائزًا، نحو: غَزَوْتُ، فصار(فَعِلت) مع الواوين واجبًا، وهذا النّمط الذّي قلناه من وجوب الجائز))[٣٥].

٢– قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية:

من قواعد توجيه البنية التي تُصنف تحت تقسيم تجريديّ موحّد، تلك القواعد التي وضعها النّحويون والصّرفيون في سبيل توجيه نفي اجتماع شيئين عند صوغ مباني التراكيب والكلمات، ويقصد بنفي اجتماع شيئين في البِنية: عدم تتابع هذين الشيئين أو تواليهما في كلمة واحدة، أو في تركيب واحد، أو قد يقصد بعدم دخول أحد هذين الشيئين على الآخر في كلمة واحدةٍ، أو في تركيب واحدٍ فقط، من غير اشتراط تتابعهما أو تواليهما[٣٦].

ومن أمثلة نفي اجتماع شيئين بمعنى عدم تتابعهما أو تواليهما: ما قرره الصّرفيون في شأن نفي اجتماع الساكنين، وفي شأن عدم توالي إعلالين في كلمة واحدةٍ، وفي شأن عدم توالي زيادتين في أول الكلمة إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها، كذلك من أمثلة نفي اجتماع شيئين بمعنى عدم دخول أحدهما على الآخر: ما ذكره الصّرفيون في شأن نفي اجتماع علامتين إذا كانتا بمعنى واحدٍ، وفي نفي اجتماع النقيضين، وفي نفي اجتماع العوض والمعوض[٣٧].

القاعدة الأولى: لا يجوز اجتماع علامتين بمعنى واحدٍ أو حرفين بمعنى واحد في الكلمة تفسير هذه القاعدة بأنّ إحدى هاتين العلامتين اللتين جاءتا لمعنى معيّن تغني عن مجيء العلامة الأخرى لكونهما يحملان المعنى نفسه، فضلًا عن أنّ اجتماعهما يؤدي الى اختلال بِنية الكلمة ودلالتها، ومن أمثلة ذلك:

– قال أبو سعيد السيرافيّ في باب (الإضافة الى كلِّ اسم لحقته التاء للجمع): ((فإذا سمَّيتَ بشيء من هذا النّحو ثُمّ أضفت إليه، قلت: مُسْلِمِيٌّ، وتَمَرِيٌّ، وتحذف الألِفَ والتاءَ كما حذَفْتَ الهاء، ومثل ذلك قول العرب في أذْرِعات: أذْرِعِيٌّ، وفي عانَات: عانِيٌّ؛ جُعِلَ الألِفُ والتاءُ كالهاء في باب الحذفِ، وذلك أنَّا لو أثبتناها فقلنا: عاناتِيٌّ، جاز أن تنسُبَ إليها مؤنثًا، فيلزَمنا: عاناتِيّة، فنجمع بين الألِف والتاء وبين الهاء، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: تمرَتاتٌ، ومُسلِمتاتٌ، وذلك باطلٌ لا يُقال؛ لأنهما كالشيء الواحد، والألِفُ والتاءُ إنّما تختصُّ بالتأنيث فلا يُجمع بين العلامتين))[٣٨].

وتفسير نصّ السيرافيّ أنّ الأصل عند النِّسبة إلى الاسم المجموع جمعَ مؤنثٍ سَالِمًا كـ(مُسلِماتٍ): مُسْلِماتيّ، وعليه جاز أن يؤنث الاسم المنسوب، فتقول: مُسلِماتيّة، والسيرافيّ منع ذلك لئلا يجتمع بين علامتي تأنيث، الأولى: الألف والتاء علامة جمع الاسم المؤنث، والأخرى: التاء التي تدلُّ على تأنيث الاسم المنسوب، أي كلتا العلامتين تختصّان بالتأنيث كذلك أوضح أن هذا الامتناع يجري مجراه في حال جمع الاسم المؤنث جمع مؤنث سالمًا، فالأصل أن تقول في جمع (مُسْلِمة) مُسلِمات لكن امتنع ذلك للعلّةِ نفسها في الجمع بين علامتي التأنيث؛ لكونهما تختصّان بالتأنيث.

– أوضح السيرافيّ هذه القاعدة في نسبة المرأة إلى البَصرة ومكّة، فوجب أن تقول: بَصرِيّ، ومكّيّ ، أي: بحذف التاء، فلا يجوز أن تقول: بَصرَتيّة ومكتيّة لأنّه((يجتمع في الاسم تأنيثان: التاء الأولى للمنسوب إليها، والثاني للمنسوبة، وهذا لا يكون في اسمٍ واحدٍ))[٣٩].

ويمكننا تفسير نص السيرافيّ بأنّه في حالة عدم حذف علامة التأنيث (التاء) من الاسم المؤنث عند النِّسبة إليه سيؤدي إلى اجتماع علامتين للتأنيث في كلمة واحدة احدهما تدلُّ على تأنيث

الاسم المنسوب إليه، والأخرى تدلّ على تأنيث المنسوب؛ وهذا مِمّا يؤدي إلى نقض غرض الدَّلالة.

– بيّن أبو عليٍّ الفارسيّ قاعدةً مفادها أنَّه لا يجوز اجتماع علامتي إعراب في كلمة واحد؛ وهذا مِمّا يجعل البِنية لا مثال لها ولا نظير لها، وذلك في باب النِّسبة إلى ما لحقته زائدتان، في نحو: مُسلمون، وزيدَان فقالَ: ((لو لم تحذف الزيادتين اللتين تلحقان التثنية أو الجمع، لجمعت في الاسم رفعين أو نصبين، أمّا الرفع الأول فالألف من (زَيْدان)، والواو من (زَيْدُونَ) والثاني الضمة التي تلحق ياءي النسب، فلما كان إثبات هذه الزيادة الملحقة للجمع تؤدي إلى ما لا مثال له ولا نظير حذفْتَ))[٤٠].

القاعدة الثانية لا يجوز اجتماع العِوَض والمعوَّض عنه في كلمة واحدة:

– قال أبو سعيد السيرافِيّ: ((فهذه الأسماء ـ يعني بها ابن واسم ـ جُعِلت زيادة الألف في أوَّلها عِوَضًا من المحذوفِ، فإذا أقررتَها لم تَرُدّ شيئًا لأنَّ الذّاهِبَ عِوضُه باقٍ؛ وإذا حذفت الزَّائد رددت ما كان ذاهبًا))[٤١].

٣– قواعد اختصاص البِنية:

من قواعد توجيه البِنية ما يقوم بضبطِ العلامات أو الخصائص التي تُميّز الكلمة من حيث بنيتُها الصّرفيةُ وما يُمكن أن تقبلَه من تغييراتٍ وما يُمكن أن تطرأ من أحوالٍ فقد اعتنى الصّرفيون ببيان تلك الخصائص وتصنيفها، علاوة على أنّهم جاوزُوا ذلك الى حصرِ الضّوابط التي يختصُّ بها كلُّ صنف داخل القسم الواحد في حالِ وجودها[٤٢]، فهناك ضوابط اختص بها الاسم، وضوابط أخرى اختص بها الفعل، كذلك أنّ هناك أبنيةً خاصة ينفرد بها المعتل من غير الصَّحيح وأبنية خاصة ينفرد بها الصّحيح من غير المعتل، ومن الجدير بالذكر انَّ معنى الاختصاص في اللّغة: الانفراد بالشيء وتميّزه به، ونفيه عمّا سواه، إذ تُفصح المعجمات بمعاني:

– اخْتصَّ بـه: ((انْفَرد وَالشَّيْء اصطفاه، وَاخْتَارَهُ وَفُلَانًا بِكَذَا خصّه بِهِ وَالشَّيْء لنَفسِهِ خصّها بِهِ))[٤٣].

– الخصيصة: ((الصّفة الَّتِي تميز الشَّيْء وتحدده وجمعه خَصَائِص))[٤٤].

– التّخصيص: ((هو الحكم بثبوت المخصص لشيء ونفيه عمّا سواه، ويقال أيضًا: تمييز أفراد بعض الجملة بحكمٍ اختصَّ به، وخصصتُ فلانًا بالذّكرِ: أي ذكرته دون غيره))[٤٥].

وبهذا يمكن القول: إن عمل علمائنا الأقدمين تمثَّل بوضع علامات تُميّز الكلمة، أو خصائصها فكان عملًا جليلًا ومطلبًا أساسيًّا لا يقدح في حدودِهم التي وضعوها لكلِّ بابٍ من أبوابِها ((لأنّ الحدود وُضعت للتعبيرعَن مستوى مجرّد يختلفُ عن المستوى التركيبي الذّي يُلجَأ فيه الى العلامة

فالحدّ يُعبر عن التّصور الذهني للأشياء فهو يعكس العلاقة بين الموجود وصورتِه في العقل، أما العلامات فهي رسوم يُعرف بها الشيء بعد أن ينتقل من التّصور الذهني المجرّد الى الواقع اللغوي المتحقق))[٤٦].

وعليه فقد أوضح الصّرفيون من علماء العربيّة مجموعة قواعد عامة توضّح خصائص كلِّ بِنْيَة من البِنى الصّرفيّة أو علامات تُميز البِنى الصّرفية، فهناك علاماتٌ صرفيّةٌ تختصُّ بالاسمِ، وأخرى بالفعلِ، كذلك علامات تُميّز بين الصّحيح والمعتل، ومن أمثلة قواعد توجيه اختصاص البِنْيَة عند شرّاح كتاب سيبويه في شروحِهم، ما يأتي:

- وجّه السيرافِيّ جمعَ ما كان على (فُعَلٍ) إذ قال:((وأمَّا (فُعَل)، فإنَّ بَابَه أن يُجمعَ على (فِعْلَان) واختصاصهم إيّاه بهذا الجمعِ يحتملُ وجهين: أحدهما أنّ (فُعَلًا) إذا كان موضوعًا لواحدٍ فلا يكادُ يقع إلَّا على الحيوان، ويلزمُه ولا يفارقهُ، كقولِنا: صُرَدٌ وصِردان، ونُغَرٌ ونِغران، وسُبَدٌ وسِبدَان، وهذه أسماء ضُروبٍ من الطَّيرِ ويقال: خُزَزٌ وخُزَّان لذكر الأرانب، وجُرَذٌ وجِرذَان، وجُعَل وجِعْلان، وذلك كلُّه من الحيوانِ، فكانَّ اختصاصه بهذا المعنى يخالف غيره لأنَّ سائرَ الأبنية ليس بناءٌ يختصُّ بشيء لا يُفارقه، فاختصوه بهذا الجمعِ دون غيرِه كما اختصّوا جمعَ ما كان من آفةٍ بـ(فَعْلَى)، ولا يجمع بـ(فَعْلى) إلّا ما أصابته بليةٌ، كقولِهم: قَتيل وقَتلى، وجريحٌ وجَرحَى، ومريضٌ ومرضَى **والوجه الآخر**: أن تكونَ (فُعَلٌ) مُخفَّفًا من (فُعَال)، وفُعَال يجيء جمعُه الكثيرُ على فِعْلَان، كقولِك: غُرَاب وغِرْبَان، وقُرَادٌ وقِرْدَان))[٤٧].

المبحث الثاني: قواعد التوجيه الاستدلالية

يُصد بقواعد التوجيه الاستدلالية تلك القواعد الإجرائية التي استعان بها الشُّرّاح في جانب الاستدلال الصّرفي على الأحكام المختلفة للمسائل الصّرفية، ويندرج تحتها (قواعد الاستدلال التّحويليّة و قواعد الاستدلال الأولية).

وتُقسم على قسمين:

القسم الأوّل: قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية:

يُعنَى بها تلك القواعد الكُليّة التي اعتمدها الصّرفيون في الاستدلال الذي يقع على علاقة الفرع بالأصل معًا، أو على التحويل المتمثل في ظاهرة الرّد إلى الأصل، أو على التحويل المتمثل في ظاهرة العدول عن الأصل.

ويمكننا تقسيم قواعد هذا القسم على ثلاثة أضْرُبٍ:

أ- القواعد التي تخص علاقة الفرع بالأصل

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٥

القاعدة الأولى: الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، لأنَّ الأُصُول لا تحتاجُ إلى علامةٍ من القواعد التَّوجيهية التي تقوم بضبط علاقة الأصل والفرعِ، تلك القواعد التي تشير إلى تمييز الفروع عن أصولِها المجرّدة على أساس العلامة اللّغوية، وهي ما عبَّر عنها السيوطيّ في كتابِه (الأشباه والنَّظائرفي النَّحو)، إذ قال: ((الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأُصُول لا تحتاجُ إلى علامةٍ))[٤٨]، ومن مصاديق هذه القاعدة في شُرُوح كتاب سيبويه:

– وقوع علامة الفرق و حكمه أن يكون في الفرع دون الأصل إذ أوضح أبو عليٍّ الفارسيّ هذه القاعدة في إبدال الهمزة واوًا في النِّسبة إلى الممدود الذّي لا يدخلُه التنوين كَزكريَاء، فقال: ((وقوع علامة الفرق حكمه أن يكون في الفرع دون الأصل، والواو أولى في البدل من الهمزة من الياء؛ لشبه الياء بالألف، فلو أبدل ياء كأنه قد اجتمع حروف من جنس واحد))[٤٩].

القاعدة الثانية: الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأُصول: من القواعد التوجيهيّة التي تضبط علاقة الأصل بالفرع في مستوياتِه المختلفة تلك القاعدة التي تضبط العلاقة بينهما من حيث القوّة والضعف، وهي ما جاءت في قول ابن الأنباري: ((الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأُصول))[٥٠]، ومفاد هذه القاعدة أنَّه: ((يرتبط الأصل والفرع بفكرة القوَّة الفوقيّة، فهناك أصلٌ قويٌّ وفرعٌ ضعيفٌ سفليٌّ ولا يُمكن للفرعِ الضَّعيف أن يرتقي إلى رتبة الأصل القويّ لأنَّ فرعيته مستندٌ تفوق الأصل عليه فإن زالت أصبح أصلًا، وعندها يختلُّ نظام هذه الفكرة ويضطرب ولهذا لا بدّ للفرعِ أن ينحطَّ عن رتبةِ الأصل إقرارًا بفرعيته وحاجته إلى الأصل))[٥١]، على حين تقوم فلسفة هذه القاعدة في الدَّرس الصَّرفي القديم على أنَّ وجه انحطاط الفرع رتبةٌ عن الأصلِ، وعدم التسوية بينهما هو قيام العلاقة بينهما على التشبيه، إذ إن الأصلَ مشبهٌ به والفرع مشبهٌ، والمشبه لا يساوي المشبه به من كلِّ وجهٍ[٥٢]، لهذا كان لا بُدّ للفرعِ أن ينحطَّ عن رتبة الأصل ومن أمثلة هذه القاعدة في شروح الكتاب التي تتضح في النُّصوص الآتية:

الفرع أشدُّ اعتلالًا من الأصلِ أو الفرع أثقل من الأصل إذ أوضح أبو عليٍّ الفارسيّ بيان سبب تصحيح الواو في المصدر نحو: عُتُوٌّ، واعتلالها في الجمع بقلبها إلى ياءٍ، نحو: الدُّلِيّ، والحُقِيّ فقالَ: ((وإنمّا صحّ في المصادرِ، واعتلّ في الجمعِ أنّ الواو أثقلُ من الياء، والجمع أثقل من الواحد فأُبدل الواو في الجمعِ للتخفيفِ ياء))[٥٣]، يتبين من هذا النص أنَّ المفرد أصلٌ والجمع مفردٌ والضّعف لحق المشبه وهو (الجمعُ)، فكان اشدَّ اعتلالًا من المفرد الّذي يعدّ قويًّا، أو يمكن أن يُفسّرَ هذا النّص على مبدأ التعادل الصّرفيّ، أي إنّ الاعتلال غايته التخفيف، والجمع أثقل من المفرد كونه فرعًا، فأصاب الجمع الاعتلال لكي ألَّا يكون أشدَّ ثقلًا، وهذا مِمّا يؤدي إلى مبدأ التعادل الصّرفيّ من جِهة الثقل والخِفّة.

القاعدة الثالثة: الفرع يأخذ حُكم الأصل، ومن أمثلتها في نصوص شروح كتاب سيبويه:

أوضح أبو سعيد السيرافيّ حُكمَ النِّسبة إلى الاسم المعتل اللام بالياء على زنة فَعِلٍ و فُعِل، فقال: ((وإذا نُسِبَ إلى فَعِلٍ وفُعِلٍ واللام ياءٌ فتحت عين الفِعل، فقلتَ: في عَمٍ: عَمَوِيٌّ، وكلُّهم يقول في شَجٍ: شَجَوِيٌّ وذلك لأنَّهم فتحُوا عينَ الفِعل من فَعِلٍ في الصَّحيح، كقولِهم: في نَمِر: نَمَرِيٌّ، وفي شَقِرَةٍ: شَقَرِيٌّ، وفي الحَبِطَات: حَبَطِيٌّ، فلمَّا كانَ الفتحُ في الصَّحيح واجبًا كان في المعتل أوجب؛ لئلا تتوالى كسرتان وثلاث ياءات، أو واو مكسورة وياءان، ان قلبنا الياء واوًا))[٥٤].

ب- القواعد التي تخصُّ الرَّد إلى الأصل

القاعدة الأولى: النَّسب يردُّ الأشياء إلى أُصولها:

- قال أبو سعيد السيرافِيّ في باب النِّسبة إلى بنات الحرفين: ((اعلم أنَّ كلَّ ما كان على حرفين، والسَّاقِط مِنه لام الفِعل، وكانت اللام ساقِطةً ترجع في التثنية والجمعِ بالألف والتاء، فإنَّ النِّسبة إليه تَرُدُّ الحرفَ السَّاقِط؛ لا يجوز غير ذلك، وإنَّما وجب ردُّ الذَّاهِب لأنَّا رأينا النِّسبة قد ترُدُّ الذاهب الّذي لا يعود في التثنية، كقولِك في يدٍ: يَدَوِيٌّ، وفي دَم: دَمَوِيٌّ، وأنت تقول: يدان ودَمان، فلمَّا قَويت النِّسبة على ما لا ترُدُّ التثنية صارت أقوى من التثنيةِ في باب الرَّد، فلمَّا ردَّت التثنية الحرف الذاهب كانت النِّسبة أولى بذلك)) [٥٥].

- أوضح أبو الحسن الرُّمّانِيّ قوَّة النَّسب في الرّدِّ فقَالَ: وإنما كان النَّسبُ أقوى على الرّدِّ لأنَّه أقوى على التَّغييراذ يتغيّر فيه المعنى واللَّفظ: بخروجِ الاسم إلى الصّفة، وانتقال المعنى إلى غير ما كان عليه في الاسمِ))[٥٦].

ج- القواعد التي تخصُّ العدول عن أصل القاعدة:

لعلَّ مِمَّا يرمي به الصَّرف العربيّ وينفر الباحثين من دراستِه كثرة ما يقع في مسائلِه من شذوذ يحول دون اطّراد قواعده، وقد لاحظ كثيرٌ من الباحثين المعاصرين ظاهرة كثرة وقوع الشذوذ في علم الصَّرف العربي، وعبَّروا عن ذلك في كتاباتِهم وأقوالِهم، ومِمّا جاء في هذا الشَّأن قول الطيب البكوش: ((ولعلَّ مِمّا ينفرُ الباحثين المعاصرين من دراسة الصّرف العربيّ كثرة ما فيه من التعقيد الظاهريّ، وكثرة ما يبدو فيه من شذوذٍ، وخضوعه خضوعًا مطلقًا في ظاهر الأمر للسَّماع الذي يجعل القواعد تكاد تكون معدومة))[٥٧]، وقد لحظت د. منى الياس ملحظًا جديرًا بالتسجيل في شأن ظاهرة الشذوذ اللُّغويّ عامّة وهو كثرة وقوع الشّذوذ في جانب الصَّرف الذّي يتناول بنية الألفاظ إذا ما وُزِن بنظيره الذّي يقع في جانب النَّحو الّذي يتناول أحكام التركيب والإعراب، وفي ذلك جاء قولها: ((وهم في استقرائهم الكلام واستنباط القوانين مستعينين بالتَّعليل لم يغفُلُوا عن طبيعة اللّغة، وأنَّ قوانينها كلّها لا تجري كلّها على نحو آليٍّ، فلا يخرج عنها أي شيءٍ مِمَّا

تناولوا، وإنمَّا قد تجري فيها بعض الألفاظ أو بعض التَّراكيب الخارجة على القوانين وهي ما يسمّى في مصطلحِهم بالشّاذ، وأكثر ما يكون هذا الشّذوذ في باب الصَّرف الذّي يتناول الألفاظ المفردة، وقلمَّا يتناول أحكام الإعراب)) (٥٨).

فظاهرة كثرة وقوع الشّذوذ في علم الصَّرف العربيّ كانت أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت أحدَ أنصار المنهج الوصفيّ في الدَّرس اللغويّ الحديث إلى القول: ((وفي اعتقادنا أنَّ الصّرف العربيّ كان من أقلِّ العلوم اللّغوية حظًّا من الإجادة وحسن النّظر، فقليله مستساغٌ مقبولٌ، وكثيرُه يحتاج إلى معاودة البحث والدَّرس ويتطلب مراجعة الرأي فيه، وفي قواعدِه التَّقليدية)) (٥٩).

ويمكننا القول إنَّ تناولَ الصَّرفيّين لمسألة الشّذوذ التي تحول دون اطّراد القواعد يمثل دليلًا على ثراء طرائق البحث في اللّغة العربيّة، وبرهانًا واضحًا على مرونتها، فهم لم يقتصروا على شذوذ ما شُذّ من النَّص، بل حاولُوا أن يلتمسوا وجوهًا لتلك الشّواذ وتفسيراتٍ لها بحيث تكون أُسُسًا تصلح لتفسيرها، وقواعد جديدة تنتظمها وتجري على وَفقِها، وبهذا لا تصبح لغزًا غامضًا يحير الدَّارسين، وهذا ما أوضحته د. منى الياس بقولها: ((ومن المواضع التي تناولوها بالتعليل ألفاظ أو تراكيب شذّت عن القانون الساري على أخواتِها ونظائرِها، وهم لم يَدعوا هذه الشّواذ بدلًا، وإنَّما هداهم تأمّلهم في أحوالِها إلى أنَّها تجري على قواعدَ استظهروها من استقراء الكلام وربّما أطلقوا على هذه القواعد اسم الأصُول)) (٦٠).

القسم الآخر: قواعد التوجيه الاستدلاليّة الأولوية:

وضع الصَّرفيّون بعض القواعد التوجيهية الاستدلاليّة التي تقوم على تفضيل استدلال صرفيٍّ على استدلال صرفِيّ آخر، وقد تعددت الألفاظ الدَّالة على التَّفضيل في هذه القواعدِ، فجاءت على أقوالِهم: أحسن، وأقوى، وأوْلَى غير أنَّ الصِّياغة المشهورة بين هذه القواعدِ هي ما احتوت على لفظة (أولَى)؛ لهذا السبب أطلقنا القواعدَ التي تقوم على تفضيل استدلالٍ صرفِيّ على استدلال صرفِيّ آخر بـ(قواعد التوجيه الاستدلاليّة الأولويّة) وهذه القواعد التي وضعها الصَّرفيون للقِيامِ بتفضيل استدلال صرفِيّ على استدلال صرفِيٍّ آخر((كانت لهم بِمثابة قواعد إرشاديّة، ومعالم توجيهية صيغت بشكلِ أولويات وأفضليات، ومقدّمات ترجيحيّة يستحضرونها في أذهانِهم، كلّما خطرت تستدعي قياسًا حمليًّا)) (٦١).

ومن الرَّاجح أنَّ قواعد التوجيه الاستدلاليّة الأولويّة هي من أكثر قواعد التوجيه التي قامت بإثراء الخلاف الصَّرفِيّ بين علماء العربيّة، ويتجلّى ذلك بصورةٍ واضحةٍ من خلالِ تلك القواعدِ التي تقوم بتفضيل حذفٍ على حذفٍ آخر إذ كان ((يجتهد كلّ منهم في العثورِ على القاعِدةِ التي تنطبق على المسألةِ التي يتصدّى لها فيصدر رأيه مطلقًا لهذه القاعدةِ، فإذا اختلفَ النَّحويّان في

المسألةِ الواحدةِ، فذلك خلافٌ في اختيارِ القاعدة التي بنى حكمه في ظلِّها فقد يعتمدُ احدُهما في إصدار رأيه على قاعدةٍ، ويرى الآخر أنَّ قاعدةً أخرى هي أكثرُ انطباقًا على هذه المسألةِ بعينِها))[٦٢] .

ويمكن تقسيم قواعد التوجيه الاستدلاليّة الأولوية على نوعين:

النَّوع الأوَّل: قواعد توجيه استدلالية أولوية عامَّة:

ويعنى بتلك القواعد الأولوية التي لا تختصّ بباب صرفيٍّ معيّن بل تعمُّ أبوابًا صرفيّةً مختلفةً نحو: باب الأصالة والزيادة، وباب الإبدال، وباب الإعلال، وباب الحذف، وغيرها، ومن قواعدِها:

القاعدة الأولى: الحمل ما له نظيرٌ أولى ما لا نظير له:

– قال أبو عليٍّ الفارسيّ: ((لو حكم بزيادة الهمزة في إمَّرَة وإمَّعَة لأدخل في بناء الصفات بناء ليس منها وهو (إفْعَلَة)، فلما كان الحكمُ بزيادة الهمزة منها يؤدي إلى الخروج عمَّا عليه أبنية الصِّفات، حُمل على فِعَّلة دون (إفْعَلة)، وحكم بأن الهمزة أصلٌ، ولم يخرج بالحكم بأصالة الهمزة عمَّا يكون عليه مثالُ الصِّفة، كما كان يخرج بالحكم بزيادتها عن أمثلتها، ألا ترى أن في الصفات مثالَ فِعَّلة مثل: رجُلٌ دِنَّمةٌ، ودِنَّبة، وليس فيها (إفْعَلَةٌ)، فحمل على بناءٍ في (أبنية) الصفات مثله دون البناء التي ليس في أبنيتها مثله))[٦٣].

– ذكر أبو عليٍّ الفارسيّ حمل وزن (هَمَّرِش) على الخماسي (فَعْلَلِلٌ) نحو: (قَهْبَلِس) لكون لا يوجد مثال في الرُّباعي المضاعِف على زنة (فَعَّلِل) أي حمل ما له نظيرٌ أولى ما لا نظيرَ له؛ إذ قال: ((إنَّه ليس في الرُّباعي المضَاعف على وزنِ (فَعَّلِل) فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمَّرِش) على فَعَّلِل وفي الخماسي (فَعْلَلِلٌ) نحو: (قَهْبَلِس)، فحُملت (همَّرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجئ له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمَّرِش) على الرباعي الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل(هُمَّقِعٌ) على الخماسي لأنه لا مثال له فيه، وحملته على الرُّباعي الذي لا مثل له فيه))[٦٤].

– أوضح صالح بن محمّد الهسكُورِيّ سبب ضمَّ عين مصدر الفِعل (تَفعَّلَ) الّذي جاء على (تَفعُّلٍ)، إذ قال: ((اعتُرِضَ تعليلُه ضمَّ العينِ بأنَّه لو فُتِح لأخرجَ عن أبنية الأسماء [٦٥]، بأنَّ الضّمة تخرجُه عن جميع أبنية الكلامِ، فأولَى أن يدخلَ في ما هو موجودٌ في بعض أنواع الكلامِ من أن يخرجَ إلى ما ليس فيه!، والجواب: أنّ سيبويه إنَّما أراد: لّما كان (تَفعَّل) بناءً يختصُّ بالفِعل وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضعَ، أرادُوا أن يختصُّوا هذا ببناءٍ، وبسطُوا له لئلا يتركوه في بناء اختصَّ بالفِعلِ ولم يوجد للأسماء))[٦٦].

– قال صالح بن محمّد الهسكُورِيّ: ((وكذلك (المَوْمَاة) وهي الفلاة الواسعة، حمله على (دَوْدَاة) أكثر من حملِه على زيادةِ الميم؛ لأنَّ لامَ الكلمة تكون ياءً، وفاؤها واوًا، وهذا من التّركيبِ لا نعلمه، فحمله على (الدَّوْداة) أولى من حمله على (المفازةِ والمَهلَكة))) [٦٧].

القاعدة الثانية: الحمل على الأكثر أولَى من الحمل على الأقلّ:

– بيّن أبو سعيد السيرافِيّ تسويغ مجيء (شَوْشَاة) على زنة (فَعْلَلَة)، وليس على زنة (فَوْعَلَة) أو (فَعْلَاة)؛ إذ قالَ: ((فإنمّا جعل [يعني به سيبويه] شَوشَاة فَعْلَلَة، ولم يجعل شيئًا من حُروفِه زائدًا؛ لأنَّها أولى بها من سائرِ الأبنية؛ وذلك أنَّها تحتملُ أن تك ونَ فَوْعَلَة إذا جُعِلت الواو زائدة، ويحتمل أن تكون فَعْلَاة إذا جُعلت الواو أصلية، والألف زائدة ، ويُحتملُ أن تكون فَعْلَلَة بأن تكون الواو أصلية، وتكون الألف منقلبةً من واوٍ، ويكون أصلها شَوشة، وهذا البناء أولى بها، وأن فَعْلَلَة أكثر في الكلامِ من فَوْعَلَة وفَعلَاة))[٦٨].

–قال صالح بن محمّد الهسكُورِيّ: ((وقد يحتملُ أن تكونَ (شَوْشاة ودَوْدَاة): فَوعَلة، إلَّا أنَّه قليلٌ جدًّا؛ لأنَّه يكون من باب (كَوكَب)، ويحتمل أن يكونَ (فَعْلَاة)؛ إذا جعلتَ الألف زائدةً، وتكون من باب (سَلسَ وقَلقَ)؛ إلّا أنَّه حمله على (فَعْلَلَة) أولى؛ لأنَّه أكثر))[٦٩].

القاعدة الثالثة: الحمل على الظَّاهر إذا عدم الدَّليل:

– قال محمد صالح الهسكُورِيّ: ((ولو قدّرنا عدم السّماعِ في ما يدلُّ على أنَّه ليس أصله الواو؛ لكانَ الحمل على الظَّاهر من الياء في الكلمة أولى ولم تخرج إلّا بدليل))[٧٠].

النَّوع الآخر: قواعد توجيه استدلالية أولوية خاصَّة:

وهي القواعد الأولوية التي تختصُّ بباب الحذف دون غيره من الأبواب الصَّرفيّة الأخرى إذ تقوم هذه القواعد بتوجيه تفضيل حذف على حذف ومن قواعدها:

القاعدة الأولى: حذف الأواخر أولى من حذف الأوائل:

- أوضح أبو سعيد السيرافيّ قائلًا في بيان (حُكمِ تصغير مَا كَانَ عَلى خمسةِ أحرفٍ، وَلم يكن رابعه مِنَ الأحرُفِ المعتلّة): ((وإنَّما حملَهم على حذف حرفٍ مِنها أنَّهم إذا جمعوا ثَقُلَ أن يأتوا بالحروفِ كلِّها مع ثِقَلِ الجمع، وأنَّه جمعٌ لا ينصرف، و إن انصرف دخله التنوينُ، فيصير النصفُ الثاني من الاسم أكثرَ من الأوَّل، وحقُّ الصَّدر أن يكون أقوى من الأخيرِ، وهم إذا صغَّرُوا الثلاثيَّ وقعت ياءُ التَّصغير ثالثةً، وقبلها حرفان وبعدها حرفٌ كَكُلَيْب وفُلَيْس، وإذا صغَّروا الرباعيّ وقعت ياء التَّصغيرِ في الوَسط، ولم يكن يمكن في الثلاثيِّ أن تقع في الوسطِ؛ لأنَّه ثلاثة أحرفٍ لا يمكن قسمتُها بنصفين، فجعلوا القسمَ الأوفرَ في الصَّدرِ، فعلِمنا أنَّ الصَّدرَ أولى بالتَّقويّة، فلمّا جمعوا وصغَّروا... كَرِهوا أن يُتمُّوا الحروفَ فيكونَ القِسمُ الأخير أكثر من

الأوّل، فحذفوا حرفًا منها، وكان أولى الحروف بالحذفِ الأخير؛ إذ كانت الحروفُ كلُّها أصليّة؛ لأنَّ الذي أوجب الحذفَ هو الأَخير؛ وذلك أنَّ الحرفين اللّذين في الصَّدرِ مَضَيا على القياس المطَّرد في تصغير الثلاثيِّ والرّباعيِّ، والحرف الذي بعد ياء التَّصغير هو في الثلاثي أيضًا، والحرف الرَّابع من الرُّباعيِّ، والخامس هو الذي لا نظير له في ما تقدَّمَ من التَّصغيرِ فكان أولى بالحذف))[٧١].

القاعدة الثانية: حذف ما لم يجيء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى:

– أوضحَ ابن خروف النّحويّ في تصغير (مُقعَنسِس) قاعدتين صرفيتين فقال: اعلم أَنَّ الميمَ أولى من الملحق بالبقاءِ لأنَّ فيها معنى ليس في الملحقِ، والملحق أولى من المضاعفِ الّذي ليس بملحقٍ لأنَّه جرى مجرى الأصلِ، و إن كان زائدًا والمضاعَفُ زائدٌ أيضًا لكنَّه لم يجرِ مجرى الأصلِ وقد يُحذف الأصل إذا كان زائدًا على مثالِ التَّصغير والجمعِ، نحو: سَفَرْجَلٍ))[٧٢]، يتبين من هذا النص قاعدتين: **الأولى:** حذف ما لم يجيء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى، والقاعدة الأخرى: الزائد أولى بالحذفِ من الملحق الّذي يجرى مجرى الأصل.

القاعدة الثالثة: الحرف المتحرك أولى بالحذف من الحرف السَّاكن عند الاستثقال:

– ذكر أبو سعيد السيرافِيّ في النِّسبة إلى سيِّد، وحُميّر، ولُبيّد فقال: وتقول في النِّسبة إلى مَيِّت وما أشبهه: مَيْتِيٌّ، وسَيْدِيٌّ، وهَيْنِيٌّ، وإنَّما كان حذف الياء المتحرّكة أولى من حذف الياء السّاكنة، لأنَّ الّذي أوجبَ الحَذفَ توالِي الكَسَرات، واجتماع الياءات فإذا حذفنا المتحرِّكة فقد نقصت كَسْرةٌ وياءٌ، وقد رأيناهم خفَّفوا على هذا المنهاجِ في غير النِّسبة، ولو حذفُوا السَّاكن لبقيت كسرةُ الياء، وكان ذلك يَثْقُل لِتوالِي الكسرات، مع قِلّة مثل ذلك في كلامِهم من قبل النِّسبة، بل لا يكاد يوجد ذلك))[٧٣].

ومن الإشارة إليه أنَّ أبا سَعيد السيرافِيّ وضع أصولًا في حذف الزائد عند التَّصغير فقال: ((اعلم أنَّه اذا كان الزّائدان في خمسةِ أحرُفٍ، ولم يكن أحدهما رابعًا حرف مدٍّ أو لينٍ، وجب حذفُ أحدهما، وفي بعضِ ذلك أنت مخيّرٌ في حذفِ أيّهما شِئتَ، وفي بعضِه أحدُ الزَّائدين أولى بالحذفِ ومن ذلك أن يكون أحدُ الزَّائدين أوَّلًا: إمَّا ميمًا أو همزةً أو تاءً فالزائد الّذي بأوَّل أولى بالحذفِ، كقولِك في مُغْتَسل، ومُنْطَلق، ومُحْمَرٌّ، ومُقدَّم: مُغَيْسِل، ومُطَيْلِقٌ، ومُحَيْمِرٌ، ومُقَيْدِمٌ، وانّما كان كذلك لأنَّ الأوائلَ أقْوَى من الأعْجازِ، وأمْكَن، ولأنَّها تدخلُ للمعاني؛ لأنَّ الميمَ تدخل للفاعل والمفعول، والهمزة والياء تدخُلان في أوَّلِ الفِعل المضارع للمتكلِّم والغائب، كقولِك: أَذهبُ، ويَذهبُ، ومِنه أن يدخلَ أحدُ الزَّائدين للالحاق فيصيرُ بمنزلة الأصليّ ثُمَّ يدخلُ بعد ذلك الزائد الثاني فاذا صُغِّر الاسمُ كان حذف الثاني الزائد أولى))[٧٤].

يتبيّن من هذا النَّصِ ثلاث قواعد أولويّة خاصّة، هي:

الأولى: أعجاز الكلمة أولى بالحذفِ من أوائلِها.

الثانية: حذف ما لم يجيء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى.

الثالثة: الزائد أولى بالحذف من الملحق.

الهوامش

(١) يُنظر: الخلاصة النحوية، د. تمام حسّان: ١٥.

(٢) الأصوات اللغويّة، د. إبراهيم أنيس: ٢٣٤-٢٣٥، والتطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه: ٧٥.

(٣) يُنظر: قواعد التوجيه في الصرف العربيّ:١٤.

(٤) يُنظر: الأصوات اللّغوية: ١٦٣، ومناهج البحث في اللّغة د. تمّام حسّان: ١٤١، ودراسة الصّوت اللّغويّ: ٢٦١-٢٦٢،

(٥) السيرافيّ النحويّ في ضوء شرحِه لكتاب سيبويه: ٣٥٥.

(٦) المصدر نفسه: ٣٥٦.

(٧) العين: ١١/١.

(٨) شرح كتاب سيبويه للرّمانيّ (مخطوطة) خالية من الأرقام، في باب (مسائل العلل في الأبنية).

(٩) كتاب سيبويه : ١٨٢/٤.

(١٠) معاني القرآن، للفرّاء: ١٣/٢.

(١١) كتاب سيبويه : ١٨٢/٤.

(١٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٩٦/٣.

(١٣) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٥٣-٥٤.

(١٤) السيرافيّ النحويّ في ضوء شرحِه لكتاب سيبويه: ٦٥٥.

(١٥) السيرافيّ النحويّ في ضوء شرحِه لكتاب سيبويه: ٦٥٥.

(١٦) شرح كتاب سيبويه للهسكُوريّ: ٦٠١/٢.

(١٧) السيرافيّ النحويّ في ضوء شرحِه لكتاب سيبويه: ٦٧١.

(١٨) شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف)، للرمانيّ: ٢٩١-٢٩٢.

(١٩) شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمّد الهسكوريّ: ٧١١/٣.

(٢٠) كتاب سيبويه: ٤٦١/٣.

(٢١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٨٩/٤.

(٢٢) شرح كتاب سيبويه للهسكُوريّ: ٥١٣/٢.

(٢٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٢٨/٥.

(٢٤) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٢٨/٥.

(٢٥) الأصوات اللّغوية: ١٦٣.

(٢٦) شرح كتاب سيبويه للهسكوريّ: ٥٨٨/٢.

(٢٧) شرح كتاب سيبويه للهسكُورِيّ: ٣/٧٠٩.

(٢٨) التعليقة على كتاب سيبويه: ٥/٤٠.

(٢٩) كتاب سيبويه: ٣/٤٢٥.

(٣٠) شرح كتاب سيبويه قسم الصّرف للرّماني: ٢٠٥ .

(٣١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣/٤٧.

(٣٢) شرح كتاب سيبويه قسم الصّرف للرّمانيّ: ٢٠٦.

(٣٣) كتاب سيبويه: ٣/٢٨٦-٢٨٧.

(٣٤) المصدر نفسه: ٤/٣٠٠.

(٣٥) شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمّد: ٣/٧٤٠.

(٣٦) يُنظر: قواعد التوجيه في الصرف العربيّ: ٦٧.

(٣٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٧.

(٣٨) شرح كتاب سيبويه للسّيرافي: ١٣/٥٠

(٣٩) المصدر نفسه: ١٣/١٨٤.

(٤٠) التَّعليقة على كتاب سيبويه: ٣/٢٠٩.

(٤١)شرح كتاب سيبويه للسّيرافي: ١٣/٣٥.

(٤٢) يُنظر: دور البِنية الصّرفية في وصف الظاهرة النّحوية وتقعيدها: ٤٣-٤٤.

(٤٣) معجم الوسيط: ٢٣٨.

(٤٤) معجم الوسيط: ٢٣٨.

(٤٥) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية)، لأبي البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ): ٢٨٤.

(٤٦) دور البِنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٤٢.

(٤٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ١٤/١٣٨-١٣٩.

(٤٨) الأشباه والنَّظائر في النَّحو: ٢/٢٨٢.

(٤٩) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/١٨٢.

(٥٠) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٥١، ١٨٥، ٣٠٢.

(٥١) نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ، د. حسن خميس الملخ:١٦٠.

(٥٢) يُنظر: المنصف: ١/١٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٥١، و شرح المفصل لابن يعيش: ٤/١٠٧.

(٥٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ٧٦-٧٧.

(٥٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ١٣/١١.

(٥٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ١٣/٣٣.

(٥٦) شرح كتاب سيبويه للرّمّانِيّ (قسم الصّرف): ١٧٢.

(٥٧) التَّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث: ٢٥.

[٥٨] القياس في النَّحو: ٨٠.

[٥٩] دراسات في علم اللّغة (القسم الثاني)، د. كمال بشر: ٢١٩.

[٦٠] القياس في النَّحو: ٦١.

[٦١] ظاهرة الحمل في اللّغة العربيّة بين عُلماء اللُّغة القدامى والمحدثين: ١٨٣.

[٦٢] **الأُصول: ١٩٠.**

[٦٣] التَّعليقة على كتاب سيبويه: ٤/٢٨١-٢٨٢.

[٦٤] المصدر نفسُه: ٥/٨.

[٦٥] يُنظر: كتاب سيبويه: ٤/٥٨، إذ قال: «وأما مصدر تفعَّلت فإنه التفعُّل، جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعَّل، وضموا العينَ؛ لأنه ليس في الكلام اسمٌ على تفعَّلٍ.».

[٦٦] شرح كتاب سيبويه للهسكوريّ: ١/١٣.

[٦٧] المصدر نفسه: ٢/٧١٩.

[٦٨] شرح كتاب سيبويه للسيرافِيّ: ١٨/١١٣.

[٦٩] شرح كتاب سيبويه للهسكوريّ: ٢/٧١٩.

[٧٠] المصدر نفسه: ٢/٧١٨.

[٧١] شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ١٣/١١٦.

[٧٢] تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٤٨٧.

[٧٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافِيّ: ١٣/٤٧.

[٧٤]شرح كتاب سيبويه للسيرافِيّ: ١٣/١٣٠.

المصادر:

١ـ كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

٢.شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت٦٤٣) دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ط١، ٢٠٠١م .

٣. الخلاصة النحوية، د. تمام حسّان، دار النشر: عالم الكتب، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م

٤.الأصوات اللغويّة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر ، ط٥، ١٩٧٥م.

٥. التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م

٦. قواعد التوجيه في الصرف العربيّ، عصام عبد الفتاح محمد ندا، تح: محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٧ـ مناهج البحث في اللّغة د. تمّام حسّان، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ١٩٩٠م

٦.٨ دراسة الصّوت اللّغوي، د. احمد مختار عمر، جامعة القاهرة، عالم الكتب المصرية، ط١، ١٩٩٧م.

٩.السيرافيّ النحويّ في ضوء شرحِه لكتاب سيبويه، عبد المنعم فائز، ط١، ١٩٨٣م.

١٠.شرح كتاب سيبويه، ابي الحسن بن علي الرماني، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، ط١، ٢٠٢١م.

١١ـ كتاب سيبويه، ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

١٢.. معاني القرآن، أبو زكريا زياد بن يحيى الفرّاء، تح: محمد نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
١٣.. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
١٤.المنهج الصوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة للصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ط١، لبنان، ١٩٨٠م.
١٥.شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد (دراسة وتحقيق)، خالد بن محمد بن عبد الله التويجري، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،ط١، ٢٠٠٣م.
١٦.التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي، تح: عوض بن محمد القوزي، ط١، ١٩٩١م.
١٧.شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمّد (دراسة وتحقيق)، خالد بن محمد بن عبد الله التويجري، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣م، ط١.
١٨.. دور البِنية الصّرفية في وصف الظاهرة النّحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، الأردن ، ط١، ١٩٩٣م.
١٩.. معجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.
٢٠.. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية)، لأبي البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٣م.
٢١.الأشباه والنَّظائر في النَّحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) تح: عبد الاله نبهان، الناشر: دار الكتب العلمية،ط١، ١٩٨٣م.
٢٢.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الانباري، المكتبة العصرية،ط١، ٢٠٠٣م.
٢٣.نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، الأردن، ط١، ٢٠١١م.
٢٤.المنصف شرح الامام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للمازني، ط١، لبنان، تح: إبراهيم مصطفى ، عبد الله امين، دار احياء التراث القديم.
٢٥.التَّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، جامعة تونس، ط٣، ١٩٩٢.
٢٦.. القياس في النَّحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٩٩٧م.
٢٧.دراسات في علم اللّغة (القسم الثاني)، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،ط٩، دار النهضة، مصر.
٢٨.ظاهرة الحمل في اللّغة العربيّة بين عُلماء اللُّغة القدامى والمحدثين، د.عبد الفتاح البجة، ط١، ١٩٩٨م.
٢٩.الأُصول في النحو، ابن السراج، تح: د.عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٩٩٦م .

Sources:

1.Kitab al-Ayn, by al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi, ed. Abdul Hamid al-Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 2003.

2.Sharh al-Mufassal by al-Zamashari, by Ibn Ya'ish (d. 643), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 2001.
3.Al-Khulasah al-Nahwiyah, by Dr. Tamam Hassan, Alam al-Kutub Publishing House, Egypt, 1st ed., 2000.
4.Linguistic Phonemes, by Dr. Ibrahim Anis, Nahdet Misr Library, 5th ed., 1975.
5.Linguistic Evolution: Its Manifestations, Causes, and Laws, al-Khanji Library for Printing, Publishing, and Distribution, 1997.
6.Rules of Guidance in Arabic Morphology, by Essam Abdel Fattah Muhammad Nada, ed. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, 1st ed., Cairo, 2003.
7.Research Methods in Language, by Dr. Tamam Hassan, Anglo-Egyptian Library, Egypt, 1990
8. ٨.٦The Study of Linguistic Sound, Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Cairo University, The World of Egyptian Books, 1st ed., 1997.
9.Al-Sirafi the Grammarian in Light of His Commentary on Sibawayh's Book, Abdel Moneim Fayez, 1st ed., 1983.
10.Commentary on Sibawayh's Book, Abu al-Hasan ibn Ali al-Rumani, edited by Sharif Abdel Karim al-Najjar, 1st ed., 2021.
11.The Book of Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1988.
12.The Meanings of the Qur'an, Abu Zakariya Ziyad ibn Yahya al-Farra', ed. Muhammad Najati, Egyptian Book House, Cairo, 1955.
13.Huma' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami', Abd al-Rahman Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), trans. Abd al-Hamid al-Hindawi, al-Tawfiqiya Library, Egypt.
14.The Phonological Approach to Arabic Structure: A New Vision of Arabic Morphology, Abd al-Sabur Shahin, 1st ed., Lebanon, 1980.
15.Explanation of the Book of Sibawayh by Salih ibn Muhammad (Study and Investigation), Khalid ibn Muhammad ibn Abdullah al-Tuwaijri, Umm al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 2003.
16.Commentary on the Book of Sibawayh, al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar al-Farsi, trans. Awad ibn Muhammad al-Qawzi, 1st ed., 1991.
17.Explanation of the Book of Sibawayh by Salih ibn Muhammad (Study and Investigation), Khalid ibn Muhammad ibn Abdullah al-Tuwaijri, Umm al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia, 2003, 1st ed.
18.The Role of Morphological Structure in Describing and Codifying Grammatical Phenomenon, Latifa Ibrahim Al-Najjar, Dar Al-Basheer, Jordan, 1st ed., 1993.
19.Mu'jam Al-Wasit, a group of linguists from the Arabic Language Academy in Cairo, publisher: Arabic Language Academy in Cairo, 2nd ed., 1972.
20.Al-Kulliyyat (A Dictionary of Linguistic Terminology and Differences), by Abu Al-Baqa Al-Kafwi (d. 1094 AH), ed. Adnan Darwish and Muhammad Al-Masri, Al-Risala Foundation, Beirut, 1973.
21.Al-Ashbah wa Al-Naza'ir fi Al-Nahw, by Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), ed. Abd Al-Ilah Nabhan, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed., 1983.
22."Al-Insaf fi Masail al-Din al-Anbari" (The Fairness in the Issues of Disagreement between Basran and Kufi Grammarians), Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari, Al-Maktaba al-Asriya, 1st ed., 2003.
23."The Theory of Root and Branch in Arabic Grammar," Dr. Hassan Khamis al-Malakh, Dar al-Shorouk, Jordan, 1st ed., 2011.

24."Al-Munsif: Explanation of Imam Abu al-Fath Uthman Ibn Jinni's Book of Morphology," 1st ed., Lebanon, ed. Ibrahim Mustafa, Abdullah Amin, Dar Ihya al-Turath al-Qadim.
25."Arabic Morphology Through Modern Phonology," Dr. al-Tayeb al-Bakoush, University of Tunis, 3rd ed., 1992.
26."Aqiyas in Arabic Grammar: Its Origins and Development," Dr. Saeed Jassim al-Zubaidi, Dar al-Shorouk, Amman, Jordan, 1997.
27."Studies in Linguistics (Part Two)," Dr. Kamal Bashar, Dar Gharib for Printing, Publishing, and Distribution, 9th ed., Dar Al Nahda, Egypt.
28.The Phenomenon of Pregnancy in the Arabic Language among Ancient and Modern Linguists, Dr. Abdul Fattah Al-Baja, 1st ed., 1998.
29.The Principles of Grammar, Ibn Al-Sarraj, ed. Dr. Abdul Hassan Al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut, 2996.